

الاقتصاد المختار
في مشرق المميرين
تجارب إدارة اللامدية
الرياضية السعودية

الراجول
ARRAJOL
.COM

المليارديرات..

لماذا يشترون
المؤسسات
العلمية؟

كيف أصبح
الاخوان وينكفوس
عملقي
العملات الرقمية؟

رئيس الحكومة
التونسية
يوسف
الشاهد

الشباب التونسي يعاني
وسأعمل على إيصال
البلاد إلى برّ الأمان



9 771319 089017

بعد سنة ونصف، من دراسة الطب، وبسبب ما حصل معه في مادة التشريح، أدرك انه ذاهب في الاتجاه الخطأ، فتحول إلى دراسة القانون وحصل على الماجستير بدرجة امتياز في القانون الجوي.

عمل لمدة سبعة عشر عاماً في مطار الملك عبد العزيز الدولي، ووصل إلى منصب مستشار المدير العام، إلا أنه وبعد هذا المشوار الطويل، وتأسيس بنية وخبرة قانونية قوية، انتقل إلى العمل الخاص، وبدأت حياته رحلة عملية مختلفة وجديدة. المحامي والمستشار القانوني مازن عبد الوهاب كردي، رئيس الشؤون القانونية بالمنظمة العربية الأوروبية للبيئة في جنيف، والمحكم الدولي لدى المركز السعودي للتحكيم التجاري، ومحكم معتمد لدى وزارة العدل حاصل على رخصة «موثق»، والمناصر لمزاولة المرأة للمحاماة، ضيف مجلة «الرجل» لهذا العدد.

المستشار القانوني مازن كردي: تشريح الجثث هربني من الطب إلى المحاماة

. جدة: منى الجعفراوي . تصوير: هاني أبو الجدايل .

هناك فارق ملموس في تطور
القضاء السعودي، خلال الخمس
سنوات الأخيرة، ما أدى إلى
تطوير مهنة المحاماة



الاسم:

مازن عبد الوهاب
أحمد كردي

مكان الميلاد:

ولد في المدينة المنورة وعاش في جدة

التخصص: خريج كلية الاقتصاد وإدارة قسم النظم، الدفعة العاشرة، في جامعة الملك عبد العزيز، ثم الماجستير من كلية الحقوق بدرجة امتياز في القانون الجوي، عن القواعد والتشريعات في المنظمة العالمية للطيران «إيكاو»، والمنظمة العربية للطيران في المغرب.

المهنة: المؤسس والمدير التنفيذي لمكتب المحامي مازن عبد الوهاب كردي للاستشارات القانونية.

الاهتمامات: القضايا القانونية (القانون الإداري، والعمالي، والجنائي) وكتابة المقالات التوعوية بالجوانب القانونية، خصوصاً داخل الشركات العائلية، والاتفاقات الدولية، والاستثمارات الخارجية، وحماية البيئة.



من أوائل من حصلوا على الدكتوراه في مصر، أمسك بيدي، ودخلنا إلى عميد الكلية وقال له «أنا أريد مثل هذا الطالب في القسم». ومن هنا بدأ شغفي بالقانون وحب هذا المجال».

ترك الوظيفة بعد 17 عاماً

استطاع المحامي مازن كردي، إنهاء دراسته الجامعية بتفوق، إلا أن الصدمة الأولى التي واجهها كما وصف «عدم وجود ما يسمى مكاتب محاماة، وكان ذلك عام 1994، حينها بدأت عملية البحث عن العمل، ضمن الدوائر الحكومية، ليلتحق بالعمل ضمن مشاريع المطارات الدولية. وعن تلك المدة يقول «في السعودية لا يوجد لدينا قانون، ولكن لدينا نظام قضائي مستمد من الشريعة الإسلامية، الكتاب والسنة، لذلك لم يكن لدينا في ذلك الزمن ما يسمى مكاتب محاماة، وهنا بدأت رحلة البحث عن وظيفة، حتى وفقتي الله بالعمل ضمن مشاريع المطارات الدولية، ولأن مدير المشاريع في ذلك الوقت كان المستشار حسن عمر، المنتدب من وزارة الدفاع والطيران في مصر، أتذكر جيداً أنه سألني إن كنت خريج كلية الحقوق فقلت «أنا خريج كلية النظم». وبالفعل عُيِّنْتُ وبدأت ممارسة المهنة وأحضر التحقيقات، وإمضاء العقود، والمناقصات، وحينها لم يكن في جدة سوى ثلاث محاكم والمحكمة العامة، وديوان المظالم، والمحكمة الجزائية، ومن ثم تطور القضاء حالياً إلى سبع محاكم». تدرج المحامي مازن كردي، في مهام وظيفية عدة، حتى وصل إلى منصب مستشار المدير العام لمطار الملك عبد العزيز. وبعد سبعة عشر عاماً من العمل، قرر اتخاذ خطوة مختلفة بترك الوظيفة، والتوجه إلى العمل القانوني الحر.

محام لتسع قنصليات

استطاع المستشار مازن كردي، أن يؤسس قاعدة قانونية، وخبرات تراكمية، ليقرر بعدها الانتقال إلى مرحلة جديدة من حياته، حينما قرر افتتاح أول مكتب خاص بالشراكة

ولد مازن عبد الوهاب كردي، في المدينة المنورة، غير أن والده انتقل إلى العمل والاستقرار في مدينة جدة، حيث نشأ وحصل على كامل تعليمه حتى انتهاء المرحلة الجامعية.

أنهى دراسة الثانوية بتفوق، فكان الطب خياره الأول، وبات يعرف باسم الدكتور مازن بين أفراد عائلته، ولكن بعد عام ونصف العام، من الدراسة، غيّر مساره وانتقل إلى تخصص آخر بسبب مادة التشريح، ليتحول من الدكتور مازن إلى المحامي والمستشار القانوني مازن. لم تكن رحلته التعليمية سهلة، حيث إن تخصص المحاماة في ذلك الزمان لم يكن بتلك المكانة، ولم يكن معروفاً أساساً، ولكن بحسب وصف المحامي مازن فإن «من يمتلك الجرأة والوعي بالمستقبل، كان لا بد أن يضع عينه على دراسة القانون».

وعن السبب المباشر وراء هذا التحول، يكشف لمجلة الرجل «كان الطب حلمًا لم يكتمل، بسبب مادة التشريح التي أجبرتني على التحول الدراسي في الجامعة، لأن منظر الجثث والدماء كان من الصعب جداً عليّ تحمّله، فما كان من أستاذ المادة، إلا أن ينصحنني أنا وخمسة من زملائي بالتحول إلى تخصص آخر». كان لا بدّ لمازن أن يصارح والده، يقول «عند الحديث إلى الوالد قال لي: «القرار قرارك». فوالدي رغم أنه لم يحصل على الشهادات العليا، فإنه كان يمتلك حنكة، وإدارة للدفة بكل هدوء وروية، وإعطاء أولاده كامل حقوقهم في اختيار مستقبلهم، حينها توجهت إلى الجامعة، واستعرضت التخصصات، وتوقفت عند تخصص النظم حيث إن هذا المسمى يندرج تحت دراسة القانون، وكان من يمتلك الجرأة والوعي بالمستقبل هو من يقرر دراسة هذا المجال، خصوصاً أن الفترة الماضية لم تكن المحاكم القضائية بهذا التطور، ولم يكن لهذه المهنة أي وجود يذكر».

ويضيف «أتذكر أنني كنت من أبناء الدفعة العاشرة، ولم يكن فيها سوى 40 طالباً، ولله الحمد كنت من الأوائل وأتذكر جيداً أن أستاذ مادة قانون 101 الدكتور عبد الرزاق الفحل، وهو

ومودة، وأصبح لكل منا عمله الخاص، وحالياً أنا صاحب مكتب مازن عبد الوهاب كردي للاستشارات القانونية ورئيسه».

وبحسب المحامي مازن كردي، فإن الخمس سنوات الماضية كانت فترة إثبات للذات، حيث خرج عن القضايا المحلية، ليلبحث عن قضايا مختلفة، بعملاء مختلفين، ليعتمد محامياً في تسع قنصليات، منها الأمريكية، والإندونيسية، واليونانية، والسنگالية، والسودانية، والبنغلاديشية، وغيرها.

حيازة جائزة «إيكو»

وعند استعراض أهم محطات حياته، يستوقفنا حصوله على جائزة «إيكو» مونتريال كندا للبيئة؛ ويتبادر إلى الذهن سؤال عن سر ارتباطه بهذا النوع من الجوائز، فأجابنا قائلاً: «

مع زميل المهنة طارق الشامي. عن هذه المرحلة قال «بدأت أشعر أن السعودية جاهزة لأن تستوعب ما يسمى مكتب محام، وكنت حينها امتلكت خبرة جيدة في المجال، كل هذه المقومات جعلتني أتخذ خطوة جديدة، ألا وهي التوجه إلى العمل الحر، وكان أول مكتب خاص، بالشراكة مع أحد الزملاء، وهو أخي وزميل دراستي المحامي طارق الشامي. واستمرت الشراكة نحو عشر سنوات، كانت من أهم فترات الحياة، حيث إننا خلال هذه المدة عملنا على بناء بنية تحتية وأساسات متينة بيننا وبين العملاء، والحمد لله أسست سمعة طيبة ونجاحات متوالية». وأضاف «هذه النجاحات جعلت لكل منا ثقلاً في المحاكم السعودية، ولدى العميل أيضاً، لذلك قررنا الانفصال، منذ خمس سنوات، بكل احترام

” لم أحتمل منظر الجثث والدماء في درس التشريح فتركنا الطب وتحولت إلى القانون.

وصلت إلى منصب مستشار المدير العام لمطار الملك عبد العزيز واستقلت بعد 17 عاماً.. وتوجهت إلى العمل الخاص.

في عام 2012، كنت رئيس وحدة الاستشارات والمنازعات لثلاثة مطارات دولية، وقد ظهر في ذلك الوقت ما يسمى «الانبعاثات»، وهي التلوث الذي يصدر من الطائرة ويؤثر في الركاب، والمباني، والسكان المحيطين بالمطار، لذلك كان هناك حاجة إلى رأي قانوني، فرشحت لرئاسة الوفد السعودي القانوني، لحضور مؤتمر عالمي في منظمة «إيكاو» في مونتريال كندا، ومثلنا السعودية خير تمثيل وحصلت على جائزة هذا المؤتمر».

ولفت إلى أن هذا المؤتمر وهذه المشاركة والاهتمام بالبيئة، أصبح من أولوياته، وبالمصادفة البحتة، كان لإحدى المنظمات الدولية التي تمتلك الاهتمام ذاته، قضية داخل المحاكم السعودية، وتبحث عن ممثلها قانونياً، فوقع الاختيار عليه، من هنا تعرف إلى كامل أعضائها، وطلب منه الترشح لتمثيل المنظمة.

وعن هذه القصة يقول «رشحت للمنظمة العربية الأوروبية للبيئة، ومقرها جنيف، وهذا الترشيح أفضى إلى أن أكون رئيس شؤونها القانونية، هذه المنظمة دورها الحفاظ على البيئة في الدول العربية والأوروبية، سواء كانت بيئة العمل، أو الشوارع، أو المنزل، أو المصنع، بحيث نقدم آراء وتوعية للمجتمعات الأوروبية والعربية، ونقل الخبرات الأوروبية للبلاد العربية، والمشكلات العربية إلى الدول الأوروبية، بحيث نجد حلولاً وتشريعات تساعد على الحفاظ على البيئة المجتمعية».

لافتاً إلى أن المنظمة غير ربحية، ولديها ثلاثة اجتماعات سنوية، لتقديم تقارير توضح آخر التطورات. وعن فكرة المنظمة يوضح «نبعت من دولة الكويت قبل 12 عاماً في أحد

المؤتمرات البيئية العالمية التي استضافتها الكويت الشقيقة، وكانت المنظمة إحدى توصيات المؤتمر التي نفذت فعلياً، وأصبحت قائمة على الواقع.

نصير المرأة

عُرف عن المحامي مازن كردي، اهتمامه وشغفه بتطوير مهنة المحاماة، حتى أنه بات يناهز بضرورة وجود محام لكل عائلة، وعبر مقالاته الأسبوعية في مختلف الصحف السعودية، يوضح دائماً قوانين عائلية، أو تجارية، أو مواريث، أو إلكترونية وغيرها، حتى يكون الشارع السعودي على علم بعواقب أي فعل يمكن أن يقوم به.

ليس هذا فقط، بل يُعدّ من أشدّ المنصرين لدخول المرأة مهنة

المحاماة، وضرورة وجودها في قضايا الأحوال الشخصية، ويهتم بخلق ثقافة قانونية، يقول «منذ أكثر من 22 عاماً، وأنا أعمل على توعية المجتمع والقارئ السعودي، عبر مقالاتي الصحفية، وعادة ما كنت أتطرق إلى إجراءات قانونية لأفعال لم يحسب لها القارئ أي حساب، خصوصاً مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي مؤخراً. كذلك تحدثت عن العقود الإلكترونية، ونشأة البنوك، والرحلات البحرية، وغيرها من الناحية القانونية، هذا على مستوى المواطن، أما على مستوى المهنة، فكنت ألفت نظر المسؤولين إلى تطوير المهنة، وتقديم حلول لبعض المسائل العالقة».

يرى المحامي كردي، أن هناك فرقاً ملموساً في تطور القضاء السعودي، خلال الخمس سنوات الأخيرة، ما أدى إلى تطوير مهنة المحاماة.

ولعل من أهم التطورات الأخيرة التي تحدث عنها، دخول المرأة الساحة القضائية والمحاكم السعودية، مزاولاً للمهنة بتراخيص معتمدة، مضيفاً «كان من أهم القرارات التي صدرت مؤخراً، قرار أحقية المرأة الحصول على ترخيص مزاوله المهنة، لأن القانون لغة، وعلى كل رجل وامرأة تعلّمها، وصدرت رخصة مزاوله المهنة لثالث فئات سعودية في مهنة المحاماة من مكنتي؛ نعم أنا أوافق ومؤيد، وقد وفقنا لتدريب كثير من الحاصلات على البكالوريوس أو الماجستير في القانون».

مشيراً إلى أن هناك 12 فئات متدربة سنوياً سواء لمزاوله المهنة، أو للطالبات على مقاعد الدراسة. وبين أن المدة التدريبية المنصوص عليها لخريجة البكالوريوس ثلاث سنوات، فيما يُكتفى بسنة واحدة تدريباً





للحاصلات على الماجستير في القانون.

حلول للشركات السعودية العائلية

ومن أبرز المقالات التي تناولها المحامي مازن كردي، قانون الفضاء الخارجي، ويأتي من صميم تخصصه، وارتباطه بمسيرته المهنية السابقة، يوضح قائلاً «في السابق كان قانون الفضاء يرتبط بكل ما هو داخل الغلاف الجوي، خصوصاً في الطيران، ولكن مؤخراً أصبح القانون يخترق هذا الغلاف، حيث أصبحت الدول العربية كما الدول العالمية، تطلق الأقمار الصناعية، وهذه وحدها تحمل كثيراً من القضايا والجوانب القانونية، لذلك لا بدّ من تشريعات وقوانين تتناول الفضاء الجوي الخارجي، وعلينا أن نساير رؤية السعودية 2030 التي تتخاطب ومستقبل الدولة بشكلها الجديد».

وقال إن كثيراً من أبناء الجيل الحديث، يتوجهون إلى دراسة ما هو فوق الغلاف الجوي، وبعض طلاب السعودية وطالبتها ابتعثوا بالفعل لهذه التخصصات في الخارج، ولم تتوقف مقالات المحامي كردي، عند هذه النقطة فقط، فهو يتناول كثيراً من الأحكام القانونية توعية للمجتمع بمخاطر بعض الأفعال، سواء على مواقع التواصل، أو خلال الحياة اليومية، ولعل من أبرز اهتماماته الشركات العائلية التي تشكل نحو 80% من مجمل الشركات في السعودية وعنها قال «معظم الشركات في السعودية تندرج تحت مسمى الشركات العائلية، وبعض منها استمرت في العمل لسنوات تعدت 50 عاماً، وكان مصيرها الاندثار والتلاشي، بسبب مشكلات قانونية عند الجيل الثالث، ما يجعل كثيراً من العائلات تعمل لتصفية هذه الشركات والخروج من السوق، وهذا لا يصبّ في المصلحة الاقتصادية، من هذا المنطلق كنت قد أشرت في مقالاتي إلى عدد من الحلول القانونية، للمحافظة على الشركات العائلية، وعدم تعرضها للإفلاس، أو التصفية». موجهاً أن هذا النوع من الشركات، يُعدّ من الركائز التنموية والاقتصادية

” الاهتمام بالبيئة من أولوياتي وأعمل لإيجاد حلول وتشريعات تساعد على الحفاظ على البيئة المجتمعية.

الشركات العائلية أساس التنمية في المملكة، أسعى لتقديم حلول قانونية للمحافظة عليها، وعدم تعرضها للإفلاس أو التصفية.

اكتشفتني وشجّعني وأشاد بي منذ دخولي للجامعة».

توسّع ودول الخليج

وعن خطته المستقبلية، يوضح المحامي كردي، أن لديه «خطة للتوسع في بعض دول الخليج، منها الإمارات، والبحرين. أما داخلياً، فنحن بصدد افتتاح مكتب في الرياض والمدينة المنورة».

بممارسة التدريب في أحد مكاتب المحاماة المعتمدة، وكان المحامي محمد عجلان قريباً له، وبالفعل هو أول مكتب تدرب لديه، فكنت أعمل صباحاً في وظيفتي في المطار، وفي المساء أدرّب في مكتب المحامي محمد العجلان لثلاث سنوات». الدكتور عبد الرزاق الفحل «صاحب فضل في توجيهي لمادة القانون وعشقي لها، وبالتالي أن أبدأ في مسيرتي المهنية، فهو أول من

داخل المجتمع السعودي.

أستاذ الجامعة

هناك أسماء في الذاكرة خلّدها الموقف، وخلّدتها العشرة، ومن أبرزها المحامي محمد عجلان، وعنه قال «اسم له وقع خاص داخل نفسي، فهو أول أستاذ أعمل لديه، فبعد التعيين في مشاريع المطارات الدولية، أشار عليّ أحد الزملاء